

مرصاد

بيروت في ٢٠٠٠/١٢/٧

بيان صحفي بشأن اطلاق المعتقلين اللبنانيين في سوريا

أبدت "مرصاد"، وهي مؤسسة لبنانية غير حكومية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان، قلقها من أن المعلومات الرسمية التي أذيعت أمس عن مصير المحتجزين اللبنانيين في سوريا لا تعنى بصورة أكيدة إطلاقهم. وقد يكون جلّ ما تعنيه نقل عدد محدود منهم من سجن سوري إلى آخر لبناني بتسليمهم إلى السلطات اللبنانية.

وتساءلت "مرصاد": إذا كانت هناك رغبة سورية حقيقية في إطلاقهم، فما هي الحكمة من تأليف لجنة لبنانية رسمية لتسلمهم ودراسة ملفاتهم؟ وكيف تستطيع لجنة لبنانية وضع لوائح بأسمائهم وكان احتجازهم تم بأوامر لبنانية؟

ورأت "مرصاد" أن هذه الخطوة غير كافية لإفقال ملف اللبنانيين الذين احتجزوا في سوريا على مدى الربع قرن الماضي، ومعظمهم تم احتجازهم في لبنان ثم نقلوا إلى سوريا بصورة مخالفة للقانون اللبناني وللأعراف والشرائع الدولية.

وأخيراً، أبدت "مرصاد" الملاحظات التالية:

١- لا بد من إعلان سوري رسمي يتضمن التصريح الكامل بأسماء جميع اللبنانيين الذين احتجزوا في سوريا لأي سبب كان، بمن فيهم المعتقلون إدارياً و المحكومون وغير المحكومين، مع إعلان السلطات السورية عن ترحيبها بأن تتولى جهة دولية محايدة مثل الصليب الأحمر الدولي تدقيق هذه المعلومات. وبذلك يعرف تماماً عدد الباقيين قيد الاعتقال وهوياتهم والأسباب القانونية لاستمرار اعتقالهم إن وجدت.

٢- لا بد من تمكين جهة دولية محايدة مثل الصليب الأحمر الدولي من المشاركة في استقبال اللبنانيين العائدين وإخضاعهم للفحص الطبي لمعرفة حالتهم الصحية وسؤالهم عن أسباب وظروف احتجازهم.

٣- لا بد من مناقشة علنية لمسألة لا قانونية ولا شرعية احتجاز اللبنانيين الذين قبض عليهم على الأراضي اللبنانية ونقلوا إلى سوريا حيث خضعوا لاعتقال إداري أو للمحاكمة أمام محاكم لا صلاحية لها بمقتضى الأعراف الدولية، ومن صدور بيان عن السلطات السورية تعترف فيه بعدم قانونية وعدم مشروعية هذه الأعمال مع الوعد بعدم تكرارها.

وأخيراً، أعلنت مرصاد ترحيبها بكل اللبنانيين العائدين، وطالبت الحكومة اللبنانية بتحمل مسؤولياتها الداخلية والدولية بأن تقوم بإطلاق سراحهم فور دخولهم الأراضي اللبنانية دون قيد أو شرط، وبالإهتمام بهم وبأسرهم وتقديم ما يلزمهم من عون، والمطالبة نيابة عنهم بالحقوق التي تعود لهم بسبب ما تعرضوا له من حجز للحرية.